

# يحيي مركز عدالة يوم الأغذية العالمي واليوم الدولي للقضاء على الفقر

تستمر إسرائيل بتعزيز الفقر وانعدام الأمن الغذائي بين الفلسطينيين في الداخل عن طريق إجراءات تمييزية وتعاكس متعمد. على المجتمع الدولي أن يحث إسرائيل على اتخاذ خطوات عاجلة من أجل القضاء على الفقر وانعدام الأمن الغذائي.

يتوجه مركز عدالة للمجتمع الدولي من أجل حث إسرائيل على اتخاذ إجراءات عاجلة وضرورية من أجل القضاء على الفقر (الهدف 1) ومن أجل القضاء التام على الجوع (الهدف 2).

يحيي العالم بأكمله يوم الأغذية العالمي واليوم الدولي للقضاء على الفقر في 16 و17 تشرين الأول من كل عام. يهدف إحياء يوم الأغذية العالمي إلى زيادة التوعية في جميع أنحاء العالم بالنسبة إلى ضحايا المجاعة ولتشجيع أخذ خطوات للقضاء على المجاعة. أعلنت الأمم المتحدة عن اليوم الدولي للقضاء على الفقر من أجل تعزيز خطوات جدية حقيقية للقضاء على الفقر، تحت شعار "الكرامة للجميع" لهذا العام 2022. أشارت الأمم المتحدة في التصريح الذي أصدرته إلى أن الفقر وغياب المساواة هما "نتيجتين لقرارات مقصودة أو تعاكس عن العمل مما أضعف الفئات الأشد فقرا وتهميشًا في مجتمعاتنا وانتهاك حقوقهم الأساسية". [1] يشكّل الفلسطينيون في الداخل، وبالأخص البدو في النقب، الفئة الأفقر والأكثر تهمةً والتي تعاني بشكل كبير من انعدام الأمن الغذائي في البلاد. تقوم إسرائيل، من خلال اتخاذ إجراءات تمييزية أو تعاكس متعمد، بتعزيز هذا الحال أكثر.

وفقًا لـ "أهداف التنمية المستدامة" المتبناة في العام 2015 من قبل 193 دولة من أعضاء الأمم المتحدة، ومن ضمنهم إسرائيل، يتوجه مركز عدالة للمجتمع الدولي من أجل حث إسرائيل على اتخاذ إجراءات عاجلة وضرورية من أجل القضاء على الفقر (الهدف 1) ومن أجل القضاء التام على الجوع (الهدف 2).

الحق في الغذاء والعيش بكرامة يعتبران من أسس القانون الدولي. بحسب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان "لكل شخص حق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته، وخاصة على صعيد المأكل...". يكفل القانون الإسرائيلي أيضًا الحق في الغذاء كجزء من الحق في الحد الأدنى من مستوى المعيشة الضروري في سياق كرامة الإنسان، وبصفته حق إيجابي، أي أن للدولة التزامًا بضمان أن للجميع إمكانية الوصول للغذاء وأن لا أحد يعيش في جوع.

بحسب معطيات مؤسسة التأمين الوطني الإسرائيلي، شكّل الفلسطينيون في الداخل في العام 2020 أكثر من 40% من العدد الكلي للأفراد الفقراء في الدولة، على الرغم من أنهم يشكّلون فقط 21% من عدد السكان الكلي. [2]

يرتبط الفقر بشكل مباشر وجوهري مع البطالة، بحيث وبحسب تقرير نشرته مصلحة الاستخدام والتشغيل الإسرائيلية في عام 2022، فإن 33% من الباحثين عن العمل في إسرائيل هم فلسطينيون، مع وجود أعلى نسب بطالة في البلدان العربية والمدن المختلطة. وبحسب التقرير، سجّل أعلى معدّل للبطالة في بلدة رهط، ثم أم الفحم، ثاني أكبر مدينة عربية في إسرائيل. بحسب معطيات رسمية، هناك 6 بلدان مخطط لها حكوميًا في النقب تعاني من أعلى نسب بطالة في البلاد، تتراوح بين 20% و36%.



جمعية "أمانينا" في أم الفحم تقوم بتوفير طرود غذائية للعائلات المحتاجة.

[1] للأمم المتحدة، اليوم الدولي للقضاء على الفقر، 17 تشرين الأول/أكتوبر، "موضوع عام 2022: الكرامة للجميع".  
[2] مؤسسة التأمين الوطني الإسرائيلي، "أبعاد الفقر وعدم المساواة في الدخل - 2020"، نُشر في كانون الأول 2021 (بالعبرية).

في العام 2019، من بين 9 ملايين شاقل تم توزيعها من خلال برنامج الأمن الغذائي المذكور، تم تحويل فقط 8,585 شاقلا إلى جمعية خيرية عربية واحدة.

يتفشى انعدام الأمن الغذائي بشكل ملحوظ بين الفلسطينيين في الداخل، وبالأخص بين البدو في النقب، وتكون معدلاته بينهم أعلى بكثير مقارنة باليهود الإسرائيليين. في حين أن 16.2% من مجمل العائلات في إسرائيل في العام 2021 عانت من انعدام الأمن الغذائي، ارتفعت بالمقابل النسبة بشكل حاد إلى 42.4% من العائلات الفلسطينية التي عانت من انعدام الأمن الغذائي، أي 3 أضعاف النسبة الأولى.[3]

عمل مركز عدالة في السنوات الأخيرة على عدة قضايا متعلقة بالأمن الغذائي، الفقر والبطالة بين الفلسطينيين في الداخل.

طالب عدالة السلطات المختصة إعادة تفعيل "المجلس القومي للأمن الغذائي"، والذي لم يكن فعالا لعدة سنوات، حتى كانون الثاني 2022، حيث قامت وزارة الرفاه والضمان الاجتماعي بتعيين رئيس للمجلس. لاحقا، قام رئيس المجلس بتعيين عضوين عرب في المجلس، بناءً على توصية مركز عدالة، ليكونوا أوائل الخبراء الفلسطينيين المعيّنين في هذا المجلس منذ سنّ قانون الأمن الغذائي في عام 2011.

في آذار 2022، قام مركز عدالة، بالتعاون مع مؤسسات أخرى، بتقديم التماس للمحكمة العليا للمطالبة بإقامة مراكز تشغيل في 6 بلدات بدوية في النقب. على الرغم من معدلات البطالة العالية، تفتقر الست بلدات إلى مكاتب تشغيل رسمية، ويتوجب على السكان الباحثين عن عمل السفر إلى المدن الإسرائيلية اليهودية البعيدة نسبياً من أجل الحصول على خدمات التشغيل. تم تحديد جلسة في هذه القضية في تاريخ 16 تشرين ثاني 2022.

المعركة من أجل ضمان الأمن الغذائي والقضاء على الفقر وتخفيض معدلات البطالة للفلسطينيين في الداخل تتطلب تحدياً لسياسات الدولة العنصرية والتي تشمل إجراءات تمييزية وتقاعساً متعمداً. يستمر مركز عدالة في محاربة هذه السياسات غير العادلة والمطالبة بتوزيع عادل ومتساوٍ للمخصصات، وبإتاحة الوصول للغذاء، والخدمات الاجتماعية والتشغيل من أجل تعزيز كرامة الفلسطينيين، وبالذات البدو في النقب، الفئة الأكثر تهمةً.

في حين أن 16.2% من مجمل العائلات في إسرائيل في العام 2021 عانت من انعدام الأمن الغذائي، ارتفعت بالمقابل النسبة بشكل حاد إلى 42.4% من العائلات الفلسطينية التي عانت من انعدام الأمن الغذائي، أي 3 أضعاف النسبة الأولى.

واتخذ عدالة أيضا إجراءات قانونية بخصوص قضايا تتعلق بالتبرع بالأغذية خلال الأعياد. تمنح الدولة مخصصات لمؤسسات الدعم الغذائي المحليّة والجمعيات الخيرية من أجل تأمين طرود غذائية في فترات الأعياد للعائلات المحتاجة. لسنوات عديدة، سعى مركز عدالة لتحصيل توزيع عادل للمخصصات بحيث يشمل المؤسسات الفلسطينية في إسرائيل كذلك. في العام 2019، من بين 9 ملايين شاقل تم توزيعها من خلال برنامج الأمن الغذائي المذكور، تم تحويل فقط 8,585 شاقلا إلى جمعية خيرية عربية واحدة. في آذار 2022، وبأعقاب تدخّل عدالة القانوني، قامت وزارة الرفاه والضمان الاجتماعي بوضع معايير جديدة لتوزيع المخصصات، بحيث تحصل المؤسسات الفلسطينية على 10% إضافة من المخصصات المعتمدة، بشرط أن تقوم بتوفير طرود أو مساعدات غذائية الى منتفعين من السكان، منهم على الأقل 10% من هم ليسوا يهوداً. في نظر عدالة، هذه الإضافة المشروطة غير كافية وسوف يستمر المركز بمراقبة دخول المعيار حيّز التنفيذ وأثره على توزيع الغذاء بشكل متساوٍ.

[3] مركز الأبحاث والمعلومات في الكنيسيت، "الأمن الغذائي بين الأطفال في إسرائيل: نشاط الحكومة في الأوقات العادية وأثناء جائحة كورونا"، نُشر في 30 حزيران 2021 (بالعبرية).